مباحثات لجذب الاستثمارات الباكستانية إلى قطاع لكهرباء

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: خطة لإحداث محطات توليد جديدة خلال العام الجاري

عبد الهادي شباط

قال وزير الكهرباء غسان الزامل في تصريح لـ«الوطن»: إنه تم أمس إجراء مباحثات مع السفير الباكستاني شاهد اختر لتطوير التعاون في مجال الطاقة الكهربائية، وتم التركيز خلالها على جذب الاستثمارات الباكستانية في مجال القطاع الكهربائي بما يحقق نفعاً ودعماً لقطاع الكهرباء ومصلحة للمستثمرين خاصة، مع توفير الكثير من التسهيلات المهمة التي تشتمل على مزايا ومحفزات تجذب الاستثمار.

وكشف الوزير عن خطة في وزارة الكهرباء لإحداث محطات توليد جديدة خلال العام الجاري على التوازي مع استكمال خطة الوزارة في تأهيل مجموعات التوليد المتضررة وإدخالها في الاستثمار والخدمة.

وعن تحسن توريدات مادة الفيول بين الوزير أنه ستتم إعادة تشغيل محطة الزارة (المجموعات العاملة على مادة الفيول) التي ستنتج نحو ٢٠٠ ميغا واط لكن أثرها في الشبكة سيكون متواضعاً نتيجة حالة الطلب المرتفعة.

وكانت الوطن نشرت أول من أمس أن تحسناً نسبياً حصل على توريدات مادة الفيول خلال الأيام الأخيرة ليصل لحدود ٤ آلاف طن يومياً بدلاً من ٢-٢.٥ ألف طن من شأنه أن يسهم في تعزيز الاحتياطي من مادة الفيول والتي تم استنزافها كثيراً خلال الأشهر الأخيرة حيث انخفض المخزون الاحتياطي لأقل من ٤٠ ألف طن.

بينما توريدات الغاز تحافظ على حالة شبه مستقرة منذ فترة عند حدود ٦.٥ ملايين متر مكعب وما يسمح بحجم إنتاج يومي يقترب من ٢ ألف ميغا واط.

وعلى المستوى التقني اعتبر مدير في الوزارة أن معظم حالات النقص في محولات الكهرباء في الشركات والمحافظات سببه الأعطال التي تنجم عن الحمولات العالية التي تحدث على الشبكة في أوقات توفر الكهرباء مع أن العدد الإجمالي للمحولات المتاحة على الشبكة يفي بالحاجة الحالية والوزارة تعمل على تأمين مختلف احتياجات منظومة الكهرباء من محولات وأمراس وأعمدة وغيرها لأن الكثير من أجزاء هذه المنظومة تعرض للتخريب والسرقة خلال السنوات الماضية ويحتاج ترميم المنظومة إلى إعادتها لما كانت عليه لاعتمادات مالية ضخمة جداً وهي حالياً غير متاحة لكن الوزارة تعمل في هذا المجال وفق الأولويات وبما يخدم ضمان عمل الشبكة واستقرارها قدر المستطاع.

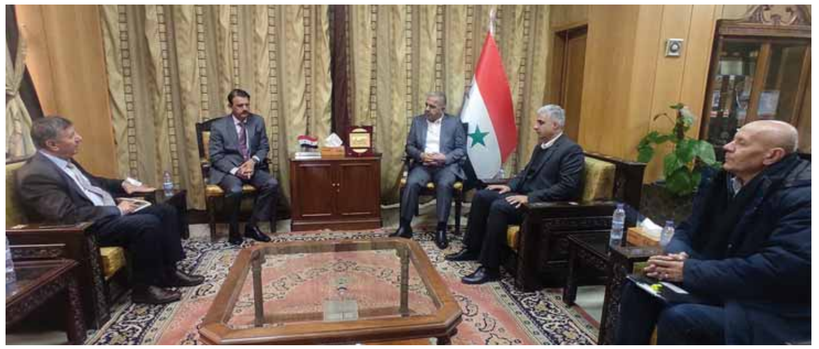

> توفير تسهيلات مهمة ومزايا ومحفزات للاستثمار

«التموين» تدعو لعدم الإحجام عن التعاون مع «السورية للتجارة» والتجار محجومون

اكريم لـ«الوطن»: هامش الربح الذي حددته الوزارة بـ؟ بالمئة جعل التجار والمستوردين يحجمون عن التعاون

رامز محفوظ

دعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كل الفعاليات الاقتصادية للتعاون مع المؤسسة السورية للتجارة وعدم الإحجام عن بيعها كامل حاجتها من جميع المواد الغذائية الأساسية المنتجة محلياً مثل الزيوت والسمون والكونسروة والحبوب والبقوليات وأي مواد أخرى وذلك بسعر التكلفة مضافاً إليها هامش الربح المحدد لحلقة المنتج فقط، إضافة إلى بيع السورية للتجارة كامل حاجتها من كل المواد الغذائية الأساسية المستوردة مثل السكر والرز والزيوت والسمون النباتية والمعلبات مثل التونة والسردين والحليب والمتة وذلك بسعر التكلفة مضافاً إليها هامش الربح المحدد لحلقة المستورد فقط.

ووفقاً للوزارة فإن هذا الإجراء يأتي انطلاقاً من مبدأ تأمين انسياب المواد والسلع الأساسية الضرورية في الأسواق للسورية للتجارة وطرحها بأسعار معتدلة كجهة تدخل إيجابي للمواطنين وخاصة في ظل هذه الظروف الاقتصادية القاسية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر اكريم أن الكثير من التجار والمستوردين ليسوا متشجعين لإعطاء نسبة من المستوردات إلى «السورية للتجارة» وفق الشروط التي حددتها الوزارة، موضحاً أن الوزارة حددت شروطاً على المستورد بإعطاء «السورية للتجارة» ١٠ بالمئة من مستوراته بسعر التكلفة وبهامش ربح ٢ بالمئة، وهذا الأمر غير منطقي وفيه إجحاف بحق التاجر، إذ من غير المعقول والمنطقي أن يتم تحديد هامش ربح للتاجر ٢ بالمئة على حين أنه قادر على وضع أمواله في البنك ويحصل على فوائد بنسبة ١٠ بالمئة.

ولفت إلى أنه من ضمن عوامل التكلفة للمواد المستوردة هو سعر الصرف المتغير بشكل يومي إضافة إلى استمرار إشكاليات التمويل عبر المنصة وعدم وضوح وصعوبة الوصول للتكلفة الحقيقية عند الدفع عبرها متسائلاً: كيف تفرض الوزارة على المستورد إعطاء «السورية للتجارة» المواد بسعر التكلفة وبهامش ربح ٢ بالمئة في ظل عدم وضوح التكلفة والتغييرات اليومية بالتكاليف وخاصة مع الارتفاع بأجور النقل وأسعار المحروقات وعدم توافرها؟

واقترح اكريم أن تقوم الوزارة بإعطاء المستورد ثمن البضاعة التي ستحصل عليها «السورية للتجارة» قبل استيرادها ومن ثم يقوم باستيرادها وإعطاء الكمية المخصصة للسورية للتجارة بالسعر نفسه الذي استورد به كامل البضاعة وهذا الأمر يعتبر عادلاً.

وأكد وجود ندرة بتوافر المواد في السوق حالياً نتيجة ضعف الاستيراد بسبب عدم اتضاح التكاليف إضافة لتضارب القوانين وأشياء أخرى إضافية والدليل على ضعف الاستيراد وصول سعر ليتر الزيت في السوق اليوم لحدود ٢٠ ألف ليرة على حين أن سعره في البلدان المجاورة بحدود ١١ ألف ليرة.

> نقترح إعطاء الوزارة للمستورد ثمن البضاعة التي ستحصل عليها «السورية للتجارة» قبل استيرادها

وختم اكريم بأن التاجر مع التدخل الإيجابي الذي تقوم به «السورية للتجارة» والذي ينص على إيجاد وتوفير مادة رخيصة للمستهلك وهو ليس ضده، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن نسبة ١٠ بالمئة من المواد الأساسية التي ستحصل عليها «السورية للتجارة» من المستورد تعتبر قليلة وغير كافية لمؤسسة تعتبر بمنزلة التاجر الأكبر في البلد ومن الممكن أن يقوم المستورد نفسه بشراء هذه النسبة كاملة وطرحها في السوق بسعر أعلى ولا يستفيد منه المستهلك.

حاضنات وأسواق لحماية المهن التراثية والتسويق لها

صباغ: مذكرة التفاهم مفتوحة للجميع وهي نقطة انطلاق إلى آفاق واسعة في الأيام القادمة

الوطن

وقعت أمس وزارتا السياحة والصناعة مذكرة تفاهم للحفاظ على الصناعات والمهن اليدوية التراثية وحمايتها من الاندثار، وتضمنت هذه المذكرة التعاون بين الوزارتين لإقامة حاضنات وأسواق للمهن التراثية وحمايتها والتسويق لها، والترويج للحرف اليدوية التي تعتبر جزءاً من التراث المادي، ومشاركة الحرفيين من أصحاب المهن التراثية في المعارض الداخلية والخارجية التي تقيمهما أو تشارك فيهما الوزارتان.

وفي السياق، بيّن وزير الصناعة زياد صباغ في تصريحات صحفية أن هذه المذكرة جاءت تتويجاً لعلاقة طويلة بين وزارتي السياحة والصناعة لدعم الحرف التراثية واليدوية التي تتبع للاتحاد العام للجمعيات الحرفية، لافتاً إلى أنه تم تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزارة الصناعة لتطوير القطاع التراثي الذي أصابه الكثير من التخريب خلال فترة الحرب، وكان أول مخرجات هذه اللجنة مذكرة التفاهم التي تم توقيعها للحفاظ على التراث الذي يمثل هوية سورية، مؤكداً أنه سيتم النهوض بهذا القطاع من خلال التعاون بين جميع الأطراف، علماً أن هذه المذكرة مفتوحة للجميع وهي نقطة انطلاق إلى آفاق واسعة في الأيام القادمة.

من جانبه، أشار وزير السياحة محمد رامي مرتيني في تصريحات مماثلة، إلى أن الحرب الاقتصادية أثرت بشكل كبير في أصحاب المهن التراثية الذين يعتبرون الحلقة الأضعف باعتبار أنهم لا يملكون سوى حرفتهم التي توارثوها عبر مئات وآلاف السنين والتي تعتبر جزءاً من الموروث والحضارة الإنسانية، لذا كان لا بد من مشروع وطني يحافظ على المهن التراثية من الاندثار وللتدريب ونقل الخبرة عبر الأجيال، ولتشكيل النواة للأسواق والحاضنات التي ستحدث في قادم الأيام، مشيراً إلى أن وزارة السياحة لديها رصيد عمره خمسون عاماً منذ إحداث وزارة السياحة وقرارات المجلس الأعلى للسياحة، حيث أحدثت أسواق المهن التراثية التي شكلت حاضنات للأعمال.

وأوضح مرتيني أن وزارة الصناعة تعد المشرف على تنظيم هذا القطاع من الجانبين العملي والقانوني، أما أهداف وزارة السياحة فتتمثل برعاية واحتضان هذه المهن والترويج والتسويق لها وإظهارها داخلياً وخارجياً في كل المحافل والمعارض الداخلية والدولية، مشيراً إلى أن هذا المشروع ليس محصوراً بوزارتي الصناعة والسياحة وإنما متاح للجميع، فمثلاً تتداخل عدة وزارة ومؤسسات محلية ووطنية في حماية وصيانة التراث المادي وغير المادي والترويج له، متوقعاً أن تؤدي هذه المذكرة إلى مشاريع متعددة في مجال رعاية هذه المهن التراثية وإظهارها للعالم أجمع.

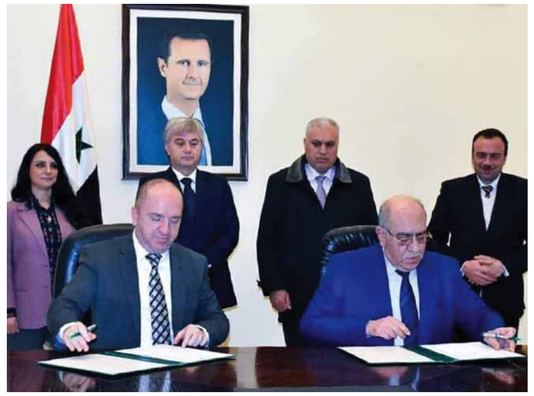

منتجو الكونسروة يطالبون

تأمين الفيول بالسعر الرائج.. استيراد المواد الأولية من دون تمويل.. تمديد فترة الإدخال المؤقت

المصري لـ«الوطن»: اجتماع قريب لوضع الملاحظات على المرسوم ٨

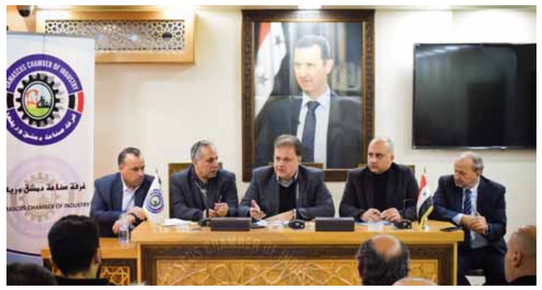

هناء غانم

أكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري أن هناك نية حقيقية لتذليل الصعاب التي تواجه الصناعات الغذائية وذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس مع منتجي الكونسروة والمجففات والقمر الدين والزيوت بهدف زيادة الإنتاج المحلي وتطوير مواصفات وجودة المنتجات المحلية، وتأمين آفاق كبيرة للتصدير إلى دول عديدة.

العديد من المواضيع والمشكلات التي تخص صناعة الكونسروة تناولها الاجتماع وأهمها وضع آلية مدروسة لعمل دوريات التموين واعتماد خبير بالإضافة إلى مندوب من الغرفة في حال تنظيم المخالفة وعدم تنظيم أي ضبط تموييني من دون إنذار مسبق..

المصري أكد على الميزات التي تتصف بها الصناعات الغذائية السورية من حيث تنوعها وجودتها العالية كما أنها أثبتت نجاعتها إذ لم تشهد الأسواق أي نقص بأي منتج غذائي على المدى البعيد. وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المصري أن هناك اجتماعاً قريباً مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتوضيح العديد من الملاحظات حول مشروع تعديل المرسوم ٨ الخاص بحماية المستهلك حيث تمت إحالته إلى غرف الصناعة لإبداء الرأي مشيراً إلى أننا نعمل أيضاً ضمن خطة الاتحاد على تعديل مشروع المرسوم المذكور.

طالب الصناعيون خلال الاجتماع بالعمل على تأمين مادة الفيول بالسعر الرائج أسوة بمادة المازوت، والسماح بتصدير المنتجات المصنعة محلياً، وخاصة الكونسروة والبقوليات، واستيراد المواد الأولية الداخلة في الصناعات الغذائية من دون تمويل وذلك لتخفيض أسعار المنتجات الغذائية في السوق المحلية والمنافسة خارجياً، وتمديد فترة الإدخال المؤقت إلى أكثر من ستة أشهر ليتسنى لصناعيي الكونسروة تأمين مستورداتهم إلى أرض المعمل قبل انتهاء فترة السماحية، وتسهيل أمور الشحن ضمن المحافظات السورية ونقل المواد الغذائية، كما طالب الحضور بعودة آلية تنظيم سحب عينات المنتجات المصدرة إلى سابق عهدها، وإيجاد آلية تسمح بتحويل القطع الأجنبي من دون تعريض الصناعي لمشكلات قانونية وغرامات مالية، كما تمت مطالبة هيئة تنمية الصادرات بتحمل جزء من تكاليف المشاركة في المعارض الخارجية، وإعطاء مهلة زمنية قبل إصدار أي قرار بمنع تصدير البضائع ليتسنى للصناعي تصدير بضائعه التي تم تثبيت بيعها مسبقاً.

أراضي الحكومة ببلاش «لأولاد الداية»

١٨ مليون دونم أراض زراعية مؤجرة بـ«تراب المصاري»

بديوي لـ«الوطن»: طالبنا اللجنة الاقتصادية برفع الحد الأدنى للأجور فرفضت

طلال ماضي

أكثر من ١٨ مليون دونم أراض زراعية من أملاك الدولة مؤجرة بمبالغ أقل من زهيدة وهذه الأراضي تُورث ويمكن للورثة تأجيرها أو طرحها للاستثمار بين بعضهم وحصة كل وريث سنوياً آلاف أضعاف حصة الدولة ومع ذلك وبحسب مصادر صحيفة «الوطن» تم رفض مقترح تعديل أسعار الاستثمار ونامت فكرة إحداث هيئة عامة لإدارة أملاك الدولة في الأدراج.

وبحسب البلاغ ٢٣٠٧ الصادر من وزارة الزراعة، فإن حجم المساحات الزراعية المؤجرة تزيد على ١٨مليون دونم، وتم تحديد أجور أراضي الدولة (أملاك أو استيلاء) حسب واقع الأرض وطبيعة الاستثمار والموقع، وحدد بدل أجرة الدونم في الحد الأدنى يعل ٱلف ليرة، والمروي بـ٣ آلاف ليرة، والمشجر بـ٤ آلاف ليرة سنوياً، وبالنسبة لأراض الدولة المستثمرة بالمقالع أو المشغولة بالسكن للمقالع ٧٥ ألف ليرة سنوياً أي أقل من ثمن متر مربع حصويات، والأراضي المشغولة بالسكن ٧٠ ألف ليرة سنوياً.

وبالنسبة للأرض المستثمرة والمؤجرة كمنشآت إنتاج حيواني، حدد البلاغ أجرة الدونم في داخل التنظيم ضمن المدن ٢٢٥ ألف ليرة سنوياً، وخارج التنظيم ٣٧٥٠٠ ليرة الحد الأدنى، وفي القرى داخل التنظيم ١١٢٥٠٠ ليرة، وخارج التنظيم ٣٠ ألف ليرة.

وبالنسبة للأراضي المستثمرة والمؤجرة لغايات تجارية وصناعية وسياحية وأفران، يؤجر الدونم داخل التنظيم بـ١.٦٠٠ مليون ليرة سنويا وخارج التنظيم ٤٠٠ ألف ليرة وفي القرى داخل التنظيم ٤٠٠ ألف ليرة وخارج التنظيم ٢٤٠ ألف ليرة.

وحول تدني قيمة الاستثمار مع التضخم الكبير اليوم بين مدير أملاك الدولة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي فرج البديوي في تصريح لـ«الوطن» أن وزارة الزراعة أرسلت لرفع الحد الأدنى في عام ٢٠٢١ إلى اللجنة الاقتصادية وجاء مع الرفض لكون هذا يعتبر دعماً للفلاحين من أجل الإنتاج الزراعي، أما التعديات على أملاك الدولة، فالمرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ سمح بإزالة جميع التعديات وهي واضحة من خلال الصور الجوية ومن مسؤوليات المجالس المحلية والبلديات، ولكن ازدياد التعديات سببه التقصير من قبل البلديات في قيامها بواجبها.

وبيّن البديوي أن الأراضي الزراعية تمنح بموجب قيام لجنة البحث الاجتماعي في مديرية الزراعة بالتعاون مع لجنة قروية واتحاد الفلاحين والفرقة الحزبية لتحديد الأسرة الفقيرة التي لا يوجد لديها مصدر دخل أو أسرة شهيد ومنحها الأرض إن كان هناك أراض غير مستثمرة بعد، لافتاً إلى أن جميع الأراضي مستثمرة ومن النادر أن تجد شبراً من الأراضي الزراعية غير مستثمر.

وبالنسبة لمشاريع المنشآت أوضح البديوي أنها تؤجر بعقد استثمار لمدة ١٥ سنة ويتم العمل على إيجاد احصائية للأراضي الشاغرة القابلة للاستثمار ليتم طرحها عن طريق هيئة الاستثمار السورية والخريطة الاستثمارية لأملاك الدولة، وتم طرح نحو ١١ مشروعاً زراعياً في الهيئة لاستثمارها وفق قانون الاستثمار وتم تحديد الأراضي الشاغرة والمشروع الممكن طرحه في ريف دمشق.

وحول الأراضي الحراجية التي تعرضت للحرائق، أكد البديوي أن الأراضي الحراجية ستبقى حراجية وتخضع لقانون الحراج وهناك خطة لإعادة تحريجها، مضيفاً: إن أملاك الدولة ليس لها خطة استثمارية، ومهمتها فقط إدارة الأراضي، وأي جهة عامة تطلب تخصيصاً للقيام بمشروع فإن مهمة أملاك الدولة تخصيصها، لافتاً إلى وجود أراض مخصصة للنفع العام والتخصيص يكون على أراضي غير قابلة للزراعة.

وختم البديوي إلى وجود مقترح ودراسة لتحويل أملاك الدولة كاملة إلى هيئة وليس فقط الزراعية منها لكن هذا المشروع لم ير النور بعد.

> • مداجن تؤجر سنوياً بأقل من ثمن فروج ومقالع بأقل من ثمن متر حصويات
>
> • اقتراح لتحويل أملاك الدولة إلى هيئة